

قواعد وضوابط وفوائد من كتاب “الصواعق المرسلّة” لابن القيم

جمال بن أحمد بادي
الأستاذ المساعد بقسم أصول الدين
بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
بالجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا



الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد
وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فهذه فوائد وقواعد وأصول وضوابط من كتاب: «الصواعق المرسلّة»
لابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ، أقدمها إلى طلبة العلم لما فيها من الفائدة
المنهجية الضرورية، التي تعين قارئها على التعرف على قواعد تفسير
النصوص الشرعية، وأسس دلالات الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة، كما
تحصّنه من سبل التحريف والتأويل التي سلّطها المخالفون لمنهج أهل السنة
والجماعة على النصوص قديماً وحديثاً. وقد سلكتُ في استخراجها أسلوب
الشيخ العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ اللهُ، الذي سار عليه في
كتابه النفيس «طريق الوصول إلى العلم المأمول».

وقد أسميتها «الفوائد المحصلة من الصواعق المرسلة».

وقد جعلت لهذه القواعد والأصول والضوابط أرقاماً متتابعة، وذكرت في آخر كل واحدة منها رقم الصفحة التي وردت فيها في أصل الكتاب، ليسهل على القارئ الكريم مراجعتها عند الحاجة إلى ذلك. كما اعتمدت في استخراجها على النسخة المحققة من الكتاب، سائلاً المولى عز وجل أن ينفع بها طلبة العلم، وأن يجعلها في موازين الحسنات. آمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



جمال بن أحمد بادى



وفيما يلي ذكر تلك القواعد والضوابط والأصول:

ولقد شهد سبحانه لمن يرى أن ما جاء به رسوله ﷺ من عند الله هو الحق لا آراء الرجال بالعلم، فقال تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [سبا: ٦].

وقال تعالى: ﴿أَمْنَ يَكْفُرُ أَتَمَّا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ لُحُقُ كَنْ هُوَ أَعْمَى﴾ [الزهد: ١٩].

فمن تعارض عنده حقائق ما جاء به وآراء الرجال فقدمها عليه، أو توقف فيه، أو قدحت في كمال معرفته، وإيمانه به، لم يكن من الذين شهد الله لهم بالعلم. (ج ١/ ص ١٥٥، ١٥٦).

وبالجملة فالتأويل الذي يوافق ما دلّت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح. والتأويل الذي يخالف ما دلّت عليه النصوص وجاءت به السنة هو التأويل الفاسد. (ص ١٨٧).

أنواع التأويل الباطل:

١ - ما لم يحتمله اللفظ بوضعه. (ص ١٨٧).

ب - ما لم يحتمله بنيته الخاصة من تشبيه أو جمع، وإن احتمله مفرداً كتأويل قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَّصْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] بالقدرة. (ص ١٨٨).

ج - ما لم يحتمله سياقه وتركيبه، وإن احتمله في غير ذلك السياق، كتأويل قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ

أَوْ يَأْتِي بَعْضُ مَا يَنْتِ رَبُّكَ ﴿[الأنعام: ١٥٨] بَأَن إِيَّانَ الرَّبِّ إِيَّانَ بَعْضِ آيَاتِهِ الَّتِي هِيَ أَمْرُهُ. (ص ١٨٨).

د - ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطب، وإن ألف في الاصطلاح الحادث، وهذا موضع زلت فيه أقدام كثير من الناس، وضللت فيه أفهامهم. (ص ١٨٩)، كما تأولت طائفة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفْلَ﴾ [الأنعام: ٧٦] بالحركة، وقالوا: استدلل بحركته على بطلان ربوبيته. (ص ١٩٠)، وكما تأول بعضهم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: أي بمعنى أقبل على خلق العرش.

ه - ما ألف استعماله في ذلك المعنى لكن في غير التركيب الذي ورد به النص، فيحمله المتأول في هذا التركيب الذي لا يحتمله على مجيئه في تركيب آخر يحتمله، وهذا من أقبح الغلط والتلبس، كتأويل اليمين بالنعمة، وتأويل قوله تعالى: ﴿إِلَّا رَيْبًا نَاطِرًا﴾ [القيامة: ٢٣] بالانتظار.

فلا يلزم من صلاحية اللفظ لمعنى ما في تركيب، صلاحيته له في كل تركيب. (ص ١٩٢ - ١٩٦).

و - اللفظ الذي اطرده استعماله في معنى هو ظاهر فيه ولم يعهد استعماله في المعنى المؤول، أو عهد استعماله فيه نادراً، فتأويله حيث ورد وحمله على خلاف المعهود من استعماله باطل، فإنه يكون تلبساً وتدليساً يناقض البيان والهداية نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله ﷺ: «إِنَّكُمْ تَرُونَ رَبَّكُمْ عِيَانًا» فإنها قد حُفَّت بالقرائن والمؤكدات بما ينفي عنها تأويل المتأول. (ص ١٩٦، ١٩٧).

ز - كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال فهو باطل، مثل حملهم



قول النبي ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ» عَلَى الْأَمَةِ. (ص ١٩٨).

ح - تأويل اللفظ الذي له معنى ظاهر لا يفهم منه عند إطلاقه سواء، بالمعنى الخفي الذي لا يطلع عليه إلا أفراده من أهل النظر والكلام، كتأويل لفظ الأحد بالذات المجردة عن الصفات. (ص ١٩٩).

ط - التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف، ويحطه إلى معنى دونه بمراتب كثيرة، وهو تأويل فاسد كتأويل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] بأنها فوقية الشرف كقولهم: الدرهم فوق الفلس. (ص ٢٠٠).

ي - تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق ولا معه قرينة تقتضيه. (ص ٢٠١).

لما كان الكلام نوعين: خبر، وطلب، وكان المقصود من الخبر تصديقه، ومن الطلب، امتثاله، كان المقصود من تأويل الخبر هو تصديق مخبره، ومن تأويل الطلب هو امتثاله، وكان كل تأويل يعود على الخبر بالتعطيل وعلى الطلب بالمخالفة تأويلاً باطلاً. (ص ٢٠٦).

وقد يكون معنى النص بيناً جلياً، فلا تختلف الأمة في تأويله، وإن وقع الخلاف في حكمه لخفائه على من لم يبلغه، أو لقيام معارض عنده، أو لنسيانه، فهذا يعذر فيه المخالف، إذا كان قصده اتباع الحق، ويثيبه الله على قصده. (ص ٢٠٧).

وقد تكون دلالة اللفظ غير جلية فيشتبه المراد به بغيره، فنهنا معترك النزاع بين أهل الاجتهاد في تأويله، ولأجل التشابه وقع النزاع في فهم هذا منها معنى فيؤولها، ويفهم منها غيره معنى آخر فيؤولها به. وقد يكون كلا الفهمين صحيحاً، والآية دلت على هذا، وهذا. (ص ٢٠٧).

وقد تنازع الصحابة في تأويل قوله تعالى: ﴿أَوْ يَتَّبِعُوا الذِّى يَسُوذُ عِقْدَهُ
النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] هل هو الأب أم الزوج. (ص ٢٠٨).

❖ ولم يتنازع الصحابة في تأويل آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد، بل اتفقت كلمتهم وكلمة التابعين بعدهم على إقرارها، وإمرارها، مع فهم معانيها، وإثبات حقائقها، وهذا يدل على أنها أعظم النوعين بياناً، وأن العناية ببيانها أهم، لأنها من تمام تحقيق الشهادتين، وإثباتها من لوازم التوحيد. (ص ٢١٠).

❖ ولم يعرف عن أحد من الصحابة قط أن المتشابهات آيات الصفات، بل المنقول عنهم يدل على خلاف ذلك، فكيف تكون آيات الصفات متشابهة عندهم وهم لا يتنازعون في شيء منها، وآيات الأحكام هي المحكمة، وقد وقع بينهم النزاع في بعضها؟ (ص ٢١٣).

❖ والتحريف: العدول بالكلام عن وجهه، وصوابه إلى غيره، وهو نوعان: تحريف لفظه، وتحريف معناه. (ص ٢١٥).

❖ والمقصود أن التأويل يتجاوزه أصلاً: التفسير، والتحريف. فتأويل التفسير هو الحق، وتأويل التحريف هو الباطل.

❖ المعاني المفهومة من الكتاب، والسنة، لا ترد بالشبهات، فيكون ردّها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولا بترك تدبرها، ومعرفتها، فيكون ذلك مشابهة للذين إذا ذكروا بآيات ربهم خرّوا عليها صمّاً وعمياناً. ولا يقال هي ألفاظ لا تعقل معانيها ولا يُعرف المراد منها، فيكون ذلك مشابهة للذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى. (ص ٢٢٩).

❖ لازم الحق حق، وما لازم من إثبات كمال الرب ليس بنقص. (ص ٢٦٣).

❖ لازم نفي صفات الكلام عن الله عزّ وجلّ، وصفه بأضدادها من العيوب والنقائص تعالى الله عن ذلك. (ص ٢٦٣).

❖ تقول العرب: اضرب أعناقها، واقطع ألسنتها. وهذا أفصح



استعمالهم، وتارة يفردون المضاف فيقولون: لسانهما وقلبهما وظاهرهما، وتارة يثنونه كقولهم: ظهراهما مثل ظهور الترسين، والقرآن إنما نزل بلغة العرب لا بلغة العجم والطماطم والأنباط الذين أفسدوا الدين، وتلاعبوا بالنصوص وانتهكوا حرمتها، وجعلوها عرضة لتأويل الجاهلية، وانتحال المبطلين. (ص ٢٦٦، ٢٦٧)، وإذا كان من لغتهم - أي العرب - وضع الجمع موضع التثنية لثلا يجمعوا في لفظ واحد بيد تثنيتين ولا لبس هناك فلأن يوضع الجمع موضع التثنية فيما إذا كان المضاف إليه مجموعاً أولى بالجواز. (ص ٢٦٨).

﴿١٥﴾ الفعل قد يضاف إلى يد ذي اليد والمراد الإضافة إليه، كقوله تعالى: ﴿يَمَّا قَدَّمْتُ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]. (ص ٢٦٩).

وأما إذا أضيف إليه الفعل ثم عدي بالباء إلى يده مفردة أو مثناة فهو ما باشرته يده، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. (ص ٢٧٠).

﴿١٦﴾ لما كان الأصل في الكلام هو الحقيقة والظاهر، كان العدول به عن حقيقته وظاهره مخرجاً له عن الأصل، فاحتاج مدعى ذلك إلى دليل يسوغ له إخراجه عن أصله، فعليه أربعة أمور لا تتم له دعواه إلا بها. (ص ٢٨٨).

الأول: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي تأوله في ذلك التركيب الذي وقع فيه، وإلا كان كاذباً على اللغة منشأً واضعاً من عنده.

فائدة: اللفظ قد لا يحتمل ذلك المعنى لغة، وإن احتمله فقد لا يحتمله في ذلك التركيب الخاص. (ص ٢٨٩).

وليس لأحد أن يحمل كلام الله ورسوله على كل ما ساغ في اللغة أو الاصطلاح لبعض الشعراء، أو الخطباء، أو الكتّاب، أو العامة، إلا إذا كان المعنى بذلك اللفظ مما يجوز وتصلح نسبته إلى الله

ورسوله ﷺ، لا سيما والمتأول يخبر عن مراد الله ورسوله. فإن تأويل كلام المتكلم بما يوافق ظاهره أو يخالفه إنما هو بيان لمراده، فإذا علم أن المتكلم لم يرد هذا المعنى وأنه يمتنع أن يريده، وأن في صفات كماله ونعوت جلاله ما يمنع من إرادته وأنه يستحيل عليه من وجوه كثيرة أن يريده، استحال الحكم عليه بإرادته، فهذا أصل عظيم تجب معرفته. (ص ٢٩٠).

الثاني: وعليه أن يبين تعيين ذلك المعنى ثانياً، فإنه إذا أخرج عن حقيقته قد يكون له معانٍ، فتعيين ذلك المعنى يحتاج إلى دليل. (ص ٢٩٢).

الثالث: إقامة الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره. (ص ٢٩٢).

الرابع: الجواب عن المعارض، فإن مدعي الحقيقة قد أقام الدليل العقلي والسمعي على إرادة الحقيقة.

أما السمعي فلا يمكنك المكابرة أنه معه.

وأما العقلي فمن وجهين:

عام: وهو الدليل الدالّ على كمال علم المتكلم، وكمال بيانه، وكمال نصحه.

خاص: فإن كل صفة وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله فهي صفة كمال قطعاً، فلا يجوز تعطيل صفات كماله وتأويلها بما يبطل حقائقها. (ص ٢٩٣).

﴿١٧﴾ لقد جمع المعطلة والمؤولة بين أربعة محاذير:

الأول: اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسوله ﷺ المحال الباطل، ففهموا التشبيه أولاً ثم انتقلوا عنه إلى:

الثاني: وهو التعطيل، فعطّلوا حقائقها بناء منهم على ذلك الفهم الذي يليق بهم، ولا يليق بالربّ جلّ جلاله.



الثالث: نسبة المتكلم الكامل العلم، الكامل البيان، التام النصح إلى ضد البيان والهدى والإرشاد، وإن المتحيرين المتهوكين أجادوا العبارة في هذا الباب، وعبروا بعبارة لا توهم من الباطل ما أوهمته عبارة المتكلم بتلك النصوص، ولا ريب عند كل عاقل أن ذلك يتضمن أنهم كانوا أعلم منه، أو أفصح منه، أو أنصح للناس.

الرابع: تلاعبهم بالنصوص وانتهاك حرمانها. (ص ٢٩٦، ٢٩٧).

﴿١٨﴾ لما كان المقصود بالخطاب دلالة السامع، وإفهامه مراد المتكلم بكلامه، وتشبيته ما في نفسه من المعاني، ودلالته عليها بأقرب الطرق كان ذلك موقوفاً على أمرين:

الأول: بيان المتكلم.

الثاني: وتمكن السامع من الفهم.

فإن لم يحصل البيان من المتكلم، أو حصل له ولم يتمكن السامع من الفهم لم يحصل مراد المتكلم، فإذا بين المتكلم مراده، بالألفاظ الدالة على مراده، ولم يعلم السامع معنى تلك الألفاظ، لم يحصل له البيان، فلا بد من تمكن السامع من الفهم، وحصول الإفهام من المتكلم، فحينئذ لو أراد الله ورسوله من كلامهما خلاف حقيقته وظاهره الذي يفهمه المخاطب، لكان قد كلفه أن يفهم مراده بما لا يدل عليه، بل بما يدل على نقيض مراده. (ص ٣١٠).

﴿١٩﴾ في بيان أن تيسير القرآن للذكر ينافي حمله على التأويل المخالف لحقيقته وظاهره؛ فتيسير القرآن للذكر يتضمن أنواعاً من التيسير:

أحدها: تيسير ألفاظه للحفظ.

الثاني: تيسير معانيه للفهم.

الثالث: تيسير أوامره ونواهيه للامتثال. (ص ٣٣١).

﴿٣٤٣﴾ قال الأخطل النصراني:

إن البيان من الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً
وحرّفه المتكلمون إلى:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الكلام دليلاً

(ص ٣٤٤، ٣٤٥)

﴿٣٤٤﴾ والمقصود أن العبد لا يعلم ما في ضمير صاحبه إلا بالألفاظ الدالة على ذلك، فإذا حمل السامع كلام المتكلم على خلاف ما وضع له، وخلاف ما يفهم منه عند التخاطب، عاد على مقصود اللغات بالإبطال، ولم يحصل مقصود المتكلم ولا مصلحة المخاطب، وكان ذلك أقبح من تعطيل اللسان عن كلامه. (ص ٣٤٥). ولهذا كان التأويل الباطل فتحاً لباب الزندقة والإلحاد، وتطريقاً لأعداء الدين على نقضه. (ص ٣٤٧).

﴿٣٤٥﴾ إذا تأمل المتأمل فساد العالم، وما وقع فيه من التفرق والاختلاف، وما دفع إليه أهل الإسلام، وجده ناشئاً من جهة التأويلات المختلفة المستعملة في آيات القرآن، وأخبار الرسول صلوات الله وسلامه عليه التي تعلّق بها المختلفون على اختلاف أصنافهم في أصول الدين وفروعه، فإنها أوجبت من التباين والتحارب وتفرّق الكلمة، وتشّتت الأهواء، وتصدّع الشمل، وانقطاع الحبل، وفساد ذات البين. (ص ٣٤٨). ومن أعظم آفات التأويل وجنابته أنه إذا سلّط على أصول الإيمان والإسلام اجتثها وقلعها. (ص ٣٦٥).

﴿٣٤٦﴾ أن فتح باب التأويل في أسماء الله وصفاته فتح الباب أمام القرامطة والباطنية لتأويل نصوص الأحكام ونصوص الحشر والميعاد. (راجع ص ٣٦٦ - ٣٧٠).



﴿٣٦﴾ وقد قيل: إن طرد إبليس ولعنه، إنما كان بسبب التأويل، فإنه عارض النص بالقياس وقدمه عليه، وتأول لنفسه أن هذا القياس العقلي مقدم على نص الأمر بالسجود. (ص ٣٧٠).

﴿٣٧﴾ والقائل: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل، من هاهنا اشتق هذه القاعدة وجعلها أصلاً لردّ نصوص الوحي التي يزعم أن العقل يخالفها كما زعم إمامه. (ص ٣٧١).

﴿٣٨﴾ ومن جنائيات التأويل ما وقع في الإسلام من الحوادث بعد موت رسول الله ﷺ وإلى يومنا هذا. (ص ٣٧٦). وذكر ضرب الإمام مالك وأحمد، وقتل أحمد بن نصر الخزاعي، وما جرى للبخاري. (راجع ص ٣٧٦ - ٣٨١).

﴿٣٩﴾ لما كان وضع الكلام للدلالة على مراد المتكلم، وكان مراده لا يعلم إلا بكلامه، انقسم كلامه ثلاثة أقسام:

أحدها: ما هو نص في مراده لا يحتمل غيره. وهذا القسم يستحيل دخول التأويل فيه، وتحميلة التأويل كذب ظاهر على المتكلم، وهذا شأن عامة نصوص القرآن. (ص ٣٨٢).

الثاني: ما هو ظاهر في مراده وإن احتمل أن يريد غيره. (ص ٣٨٢). وهذا القسم يقبل التأويل، ولكن ينظر في وروده، فإن اطرده استعماله على وجه واحد، استحال تأويله بما يخالف ظاهره، لأن التأويل إنما يكون لموضع جاء نادراً خارجاً عن نظائره منفرداً عنها، فسيؤول حتى يرد إلى نظائره. (ص ٣٨٤). والقصد أن الظاهر في معناه إذا اطرده استعماله في موارده مستويماً امتنع تأويله وإن جاز تأويل ظاهره ما لم يطرده في موارد استعماله. (ص ٣٨٥) ومثال ذلك: اطراد قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾ [طه: هـ] في جميع موارده.

الثالث: ما ليس بنص ولا ظاهر في المراد، بل هو مجمل يحتاج إلى البيان (ص ٣٨٢)، أو الخطاب المجمل الذي أحيل بيانه على خطاب آخر... فهذا أيضاً لا يجوز تأويله إلا بالخطاب الذي بيّنه، وقد يكون بيانه معه، وقد يكون منفصلاً عنه، والمقصود أن الكلام الذي هو عرضة للتأويل، قد يكون له عدة معانٍ وليس معه ما يبيّن مراد المتكلم، فهذا للتأويل فيه مجال واسع، وليس في كلام الله ورسوله ﷺ من هذا النوع شيء من الجمل المركبة، وإن وقع في الحروف المفتحة بها السور. بل إذا تأمل من بصره الله طريقة القرآن والسنة وجدها متضمنة لرفع ما يوهمه الكلام من خلاف ظاهره، وهذا موقع لطيف جداً في فهم القرآن. (ص ٣٨٩) ثم ذكر أمثلة على ذلك (ص ٣٨٩ - ٣٩٧) وفي آخر صفحة من المجلد الأول).

المجلد الثاني:

﴿٢٨﴾ معلوم أن العلوم إنما قصد بها مصنفوها بيانها وإيضاحها للمتعلّمين، وتفهمهم إياها بأقرب ما يقدرّون عليه من الطرق، فإن سلط التأويل على ألفاظهم وحملها على غير ظواهرها؛ لم ينتفع بها وفسدت وعاد ذلك إلى موضوعها ومقصودها بالإبطال. (ص ٣٩٩).

﴿٢٩﴾ كل فرقة من الفرق تأوّلت في الشريعة تأويلاً غير التأويل الذي تأوّلته الفرقة الأخرى، وزعمت أنه الذي قصده صاحب الشرع حتى تمزّق الشرع كلّ ممزّق، وبعدّ جداً عن موضوعه الأول. (ص ٤١٦).

﴿٣٠﴾ انقسام الناس في نصوص الوحي إلى أصحاب تأويل وأصحاب تخيل وأصحاب تجهيل وأصحاب تمثيل وأصحاب سواء السبيل. (ص ٤١٨ - ٤٣٤).

﴿٣١﴾ وهكذا طوائف الباطل لم يرضوا بنصوص الوحي فابتلوا بزبالة أذهان المتحيّرين وورثة الصابئين وأفراخ الفلاسفة والملحدّين. (ص ٤٣٤).



﴿٢٣﴾ في الأسباب التي تسهل على النفوس الجاهلة قبول التأويل مع مخالفتها للبيان الذي علّمه الله الإنسان وفطره على قبوله:

الأول: أن يأتي صاحبه مموهاً بالألفاظ ملفف المعاني مكسواً حلّة الفصاحة والعبارة الرشيقة، فتسرع العقول الضعيفة إلى قبوله واستحسانه، وتبادر إلى اعتقاده وتقليده. (ص ٤٣٦).

الثاني: أن يخرج المعنى الذي يريد إبطاله بالتأويل في صورة مستهجنة تنفر عنها القلوب وتنبو عنها الأسماع. (ص ٤٣٨).

الثالث: أن يعزو المتأول تأويله ويدعته إلى جليل القدر، نبيه الذكر من العقلاء، أو من آل البيت النبوي، أو من حلّ له في الأمة ثناء جميل ولسان صدق ليحلّيه بذلك في قلوب الأغمار والجهال. (ص ٤٤١).

الرابع: أن يكون ذلك التأويل قد قبله ورضيه مبرز في صناعة من الصناعات أو علم من العلوم الدقيقة أو الجليّة. (ص ٤٤٤).

الخامس: الإغراب على النفوس بما لم تكن عارفة به من المعاني الغريبة التي إذا ظفر الذهن بإدراكها ناله لذة من جنس لذة الظفر بالصيد الوحشي الذي لم يكن يطمع فيه، وهذا شأن النفوس، فإنها موكلة بكل غريب تستحسنه وتؤثره وتنافس فيه. (ص ٤٤٩).

السادس: تقديم مقدمات قبل التأويل تكون كالأطناب والأوتاد لفسطاطه، فمنها ذم أصحاب الظواهر وعيهم والإزراء بهم. (ص ٤٥٠).

ومنها قولهم: إن أدلة القرآن والسنة لفظية وهي لا تفيد علماً ولا يقيناً، والعلم إنما يستفاد من أدلة المعقول وقواعد المنطق. (ص ٤٥١).

ومنها قولهم: إذا تعارض العقل والنقل قدّم العقل على النقل. (ص ٤٥١).

﴿٢٢﴾ في بيان أن أهل التأويل لا يمكنهم إقامة الدليل السمعي على مبطل أبدأ. (ص ٤٥٢ - ٤٩٩).

﴿٢٤﴾ ولهذا كان فتح باب التأويل على النصوص يتضمن عيبها والظعن فيها وعزلها عن سلطانها، وولاية الآراء الباطلة والشبه الفاسدة. (ص ٤٥٧).

﴿٢٥﴾ في الأسباب الجالبة للتأويل وهي أربعة أسباب: اثنان من المتكلم واثنان من السامع، فالسببان اللذان من المتكلم:

إما نقصان بيانه.

وإما سوء قصده.

واللذان من السامع:

إما سوء فهمه.

وإما سوء قصده.

فإذا انتقلت هذه الأمور الأربعة انتفى التأويل الباطل، وإذا وجدت أو بعضها وقع التأويل. (ص ٥٠٠ وانظر الشرح الطيب ص ٥٠٠ - ٥١٣).

﴿٢٦﴾ في أنواع الاختلاف الناشئة عن التأويل وانقسام الاختلاف إلى محمود ومذموم. (ص ٥١٤).

﴿٢٧﴾ الاختلاف في كتاب الله نوعان:

أحدهما: أن يكون المختلفون كلهم مذمومين وهم الذين اختلفوا بالتأويل، وهم الذين نهانا الله سبحانه عن التشبه بهم في قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥]. وهذا النوع هو الذي وصف الله أهله بالبغي، وهو الذي يوجب الفرقة والاختلاف وفساد ذات البين، ويوقع التحزب والتباين. (ص ٥١٤).

الثاني: اختلاف ينقسم أهله إلى محمود ومذموم، فمن أصاب الحق فهو



محمود، ومن أخطأه مع اجتهاده في الوصول إليه فاسم الذم موضوع عنه، وهو محمود في اجتهاده معفو عن خطئه، وإن أخطأ مع تفريطه وعدوانه فهو مذموم. (ص ٥١٥).

❦ والاختلاف المذموم كثيراً ما يكون مع كل فرقة من أهله بعض الحق فلا يقرُّ له خصمه به، بل يجحده إياه بغياً ومنافسة، فيحمله ذلك على تسليط التأويل الباطل على النصوص التي مع خصمه، وهذا شأن جميع المختلفين بخلاف أهل الحق، فإنهم يعلمون الحق من كل من جاء به، فيأخذون حق جميع الطوائف ويردُّون باطلهم. (ص ٥١٥).

❦ فمن هداه الله سبحانه إلى الأخذ بالحق حيث كان ومع من كان، ولو كان مع من يبغضه ويعاديه، وردَّ الباطل مع من كان، ولو كان مع من يحبه ويواليه، فهو ممن هدي لما اختلف فيه من الحق. فهذا أعلم الناس وأهداهم سبيلاً وأقومهم قِيلاً. وأهل هذا المسلك إذا اختلفوا فاختلافهم اختلاف رحمة وهدي، يقرُّ بعضهم بعضاً عليه ويواليه وينظره، وهو داخل في باب التعاون والتناصر الذي لا يستغني الناس عنه في أمور دينهم ودنياهم بالتناظر والتشاور، وإعمالهم الرأي وإجالتهم الفكر في الأسباب الموصلة إلى درك الصواب، فيأتي كل منهم بما قدحه زناد فكره وأدركته قوة بصيرته، فإذا قوبل بين الآراء المختلفة، والأقوال المتباينة، وعرضت على الحاكم الذي لا يجور وهو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وتجرد الناظر عن التعصب والحمية، واستفرغ وسعه، وقصد طاعة الله ورسوله، فقلَّ أن يخفى عليه الصواب من تلك الأقوال وما هو أقرب إليه، والخطأ وما هو أقرب إليه، فإن الأقوال المختلفة لا تخرج عن الصواب وما هو أقرب إليه، والخطأ وما هو أقرب إليه، ومراتب القرب والبعد متفاوتة. وهذا النوع من الاختلاف لا يوجب معاداة ولا افتراقاً في الكلمة، ولا تبديداً للشمل، فإن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في مسائل كثيرة من مسائل الفروع،

فلم ينصب بعضهم لبعض عداوة، ولا قطع بينه وبينه عصمة، بل كان كلُّ منهم يجتهد في نصر قوله بأقصى ما يقدر عليه ثم يرجعون بعد المناظرة إلى الألفة والمحبة والمصادقة والموالاتة من غير أن يضرر بعضهم لبعض ضغناً، ولا ينطوي له على معتبه ولا ذمٌّ، بل يدلُّ المستفتي عليه مع مخالفته له، ويشهد له بأنه خير منه وأعلم منه. فهذا الاختلاف أصحابه بين الأجرين والأجر، وكلُّ منهم مطيع لله بحسب نيَّته واجتهاده وتحرُّيه الحق.

وهنا نوع من الاختلاف وهو وفاق في الحقيقة، وهو اختلاف في الاختيار والأولى، بعد الاتفاق على جواز الجميع. (ص ٥١٦ - ٥١٨).

❦ ووقوع الاختلاف بين الناس أمر ضروري لا بدُّ منه لتفاوت إراداتهم وأفهامهم وقوى إدراكهم، ولكن المذموم بغي بعضهم على بعض وعدوانه، وإلا إذا كان الاختلاف على وجه لا يؤدي إلى التباين والتحزُّب وكل من المختلفين قصده طاعة الله ورسوله، لم يضرَّ ذلك الاختلاف، فإنه أمر لا بدُّ منه في النشأة الإنسانية، ولكن إذا كان الأصل واحداً والغاية المطلوبة واحدة، والطريق المسلوكة واحدة، لم يكد يقع اختلاف، وإن وقع كان اختلافاً لا يضرُّ، كما تقدَّم من اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. (ص ٥١٩).

❦ أسباب الخلاف الواقع بين الأمة بعد اتفاقهم على أصل واحد وتحاكمهم إليه وهو كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ:

أ - أن كل واحد من العلماء بشرٌ ينسى كما ينسى البشر، وقد يحفظ الرجل الحديث ولا يحضره فيفتيه بخلافه. (ص ٥٢١).

ب - وقد يذكر العالم الآية والسنة، ولكن يتأوَّل فيهما تأويلاً من خصوص أو نسخ أو معنى ما، وإن كان كل ذلك يحتاج إلى دليل. (ص ٥٢٦).



- ج - وقد يبلغ الرجل ممن ذكرنا نصّان ظاهرهما التعارض، فيميل إلى أحدهما بضرب من الترجيحات، ويميل غيره إلى النصّ الآخر الذي تركه بضرب آخر من الترجيحات. (ص ٥٣٧).
- د - وإما الأخذ بخبر ضعيف لم يعلم الأخذ به ضعف رواته وعلمه غيره، فيأخذ بخبر آخر أصحّ منه أو بظاهر آية. (ص ٥٣٩).
- هـ - وقد يتنبّه بعضهم في النصوص الواردة إلى معنى، ويلوح منه حكم بدليل ما ويغيب عن غيره. (ص ٥٣٩).
- و - أن لا يكون الحديث قد بلغه، ومن لم يبلغه الحديث لم يكلف أن يكون عالماً بموجبه. (ص ٥٤٢).
- ز - أن يكون الحديث قد بلغه لكنه لم يثبت عنده. (ص ٥٥٥).
- ح - اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خلفه في غيره. (ص ٥٥٦).
- ط - اشتراط بعضهم في خبر الواحد العدل شروطاً يخالفه فيها غيره. (ص ٥٥٩).
- كاشتراط بعضهم أن يكون الراوي فقيهاً إذا خالف ما رواه القياس.
- واشتراط بعضهم انتشار الحديث وظهوره إذا كان مما تعمّ به البلوى.
- واشتراط بعضهم أن لا يكون الحديث قد تضمّن زيادة على نص القرآن.
- ي - عدم معرفته بدلالة الحديث. (ص ٥٦١).
- ك - ومن هذا الخلاف العارض من جهة كون اللفظ مشتركاً أو مجملاً أو متردداً بين حمليه على معناه عند الإطلاق، وهو المسمى بالحقيقة، أو على معناه عند التقييد، وهو المسمى بالمجاز. (ص ٥٦٥).

ل - أن يكون عارفاً بدلالة اللفظ وموضوعه، ولكن لا يتفطن لدخول هذا الفرد المعين تحت اللفظ، إما لعدم إحاطته بحقيقة ذلك الفرد، وأنه مماثل لغيره من الأفراد الداخلة تحته، وإما لعدم حضور ذلك الفرد ببالة، وإما لاعتقاده اختصاصه بخصيصة يخرج من اللفظ العام، وإما لاعتقاده العموم فيما ليس بعام، أو لإطلاقه فيما هو مقيد، فيذهل عن المقيد كما يذهل عن المخصص. (ص ٥٧٣).

م - اعتقاده أن لا دلالة في ذلك اللفظ على الحكم المتنازع فيه. (ص ٥٧٤).

ن - اعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما هو مساوٍ لها، فيجب التوقف، أو ما هو أقوى منها، فيجب تقديمه. (ص ٥٧٦).

الإمامية وإن كانوا مخطئين مبتدعين في أمر الصحابة فلا يوجب ذلك الحكم عليهم كلهم بالكذب والجهل، وقد روى أصحاب الصحيح عن جماعة من الشيعة وحملوا حديثهم، ولم يزل الفقهاء ينقلون خلافهم، ويبحثون معهم، والقوم وإن أخطؤوا في بعض المواضع لم يلزم من ذلك أن يكون جميع ما قالوه خطأ^(١). (ص ٦١٧).

إنه لم يزل أئمة الإسلام يفتنون بما يظهر لهم من الدليل، وإن لم يتقدمهم إليه أحد. (ص ٦١٧) وذكر أمثلة.

حكم الطلاق بالثلاث. (ص ٦١٩ - ٦٢٨).

في ذكر الطواغيت الأربعة التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين وانتهكوا بها حرمة القرآن، ومحووا بها رسوم الإيمان. وهي:

أ - قولهم إن كلام الله وكلام رسوله ﷺ أدلة لفظية لا تفيد علماً ولا يحصل منها يقين.

(١) كلام فيه نظر، ولم يعقب عليه المحقق بشيء.



- ب - وقولهم: إن آيات الصفات وأحاديث الصفات مجازات لا حقيقة لها.
- ج - وقولهم: إن أخبار رسول الله ﷺ الصحيحة التي رواها العدول وتلقّتها الأمة بالقبول، لا تفيد العلم، وغايتها أن تفيد الظن.
- د - وقولهم: إذا تعارض العقل ونصوص الوحي، أخذنا بالعقل ولم نلتفت إلى الوحي. (ص ٦٣٢).
- ٤٦ التحاكم إلى من لا يفيدك كلامه علماً ولا يقيناً لا يحصل به المقصود. (ص ٦٣٥).
- ٤٧ معرفة مراد المتكلم تحصل بالنقل المتواتر، كما حصل العلم بأنه قال ذلك اللفظ بالنقل المتواتر. (ص ٦٣٥).
- ٤٨ كما بلغ الرسول ﷺ ألفاظ القرآن للأمة، بلغهم معانيه، بل كانت عنايته بتبليغ معانيه أعظم من مجرد تبليغ ألفاظه. (ص ٦٣٦).
- ٤٩ حفظ المعنى أيسر من حفظ اللفظ، وكثير من الناس يعرف صورة المعنى ويحفظها، ولا يحفظ اللفظ. (ص ٦٣٦).
- ٥٠ إذا حصل المقتضى التام لزم وجود مقتضاه. (ص ٦٣٧).
- ٥١ يضبط الناس من معاني المتكلم أكثر مما يضبطونه من لفظه، فإن المقتضى لضبط المعنى أقوى من المقتضى لحفظ اللفظ، لأنه هو المقصود واللفظ وسيلة إليه، وإن كانا مقصودين، فالمعنى أعظم المقصودين، والقدرة عليه أقوى، فاجتمع عليه قوة الداعي وقوة القدرة، وشدة الحاجة. (ص ٦٣٧).
- ٥٢ الطاعن في حصول العلم بمعاني القرآن شرٌّ من الطعن في حصول العلم بألفاظه، ولهذا كان الطعن في نقل بعض ألفاظه من فعل الرافضة، وأما الطعن في حصول العلم بمعانيه، فإنه من فعل الباطنية الملاحدة. (ص ٦٣٨).

﴿٥٣﴾ قول القائل: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين، دهليز إلى مذهب هؤلاء ومراقبة إليه. (ص ٦٣٩).

﴿٥٤﴾ التعريف بالأدلة اللفظية أصل للتعريف بالأدلة العقلية، والعلم بمدلول الأدلة اللفظية أسبق. (ص ٦٤٣) فالقدح في حصول العلم بمدلول الأدلة اللفظية قدح في حصول العلم بمدلول الأدلة العقلية.

﴿٥٥﴾ إن الله سبحانه هدى البهائم والطير، أن يعرف بعضها بعضاً مرادها بأصواتها. (ص ٦٤٤) فكيف لا يعلم الآدميون مراد بعضهم من بعض؟

﴿٥٦﴾ إن أبلد الناس وأبعدهم فهماً يعلم مراد أكثر من يخاطبه بالكلام الركيك العادم للبلاغة والفصاحة، فكيف لا يعلم أذكى الناس وأصحهم أذهاناً وأفهاماً مراد المتكلم بأفصح الكلام وأبينه وأدله على المراد، ويحصل لهم اليقين بالعلم بمراده. (ص ٦٤٤).

﴿٥٧﴾ القول بأن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين: يستلزم الطعن والقدح في بيان المتكلم وفصاحته، أو في فهم السامع وذنه أو فيهما معاً. (ص ٦٤٥).

﴿٥٨﴾ إن دلالة قول الرسول ﷺ على مراده أكمل من دلالة شبهات هؤلاء العقلية على معارضته بما لا نسبة بينهما. فكيف تكون شبهاتهم تفيد اليقين، وكلام الله ورسوله لا يفيد اليقين؟! (ص ٦٤٧).

﴿٥٩﴾ أنواع السفسطة ثلاثة:

أحدها: التجاهل، وهو: لا أدري، وأصحابه يسمون اللأدرية.

الثاني: النفي والجحود.

الثالث: قلب الحقائق، وهو جعل الموجود معدوماً والمعدوم موجوداً، إما في نفس الأمر، وإما بحسب الاعتقاد.



﴿٦٠﴾ التفريق بين نفي العموم «ليس كل دليل لفظي يفيد اليقين لا خلاف في ذلك» وبين عموم النفي «كل دليل لفظي لا يفيد اليقين» مكابرة للبيان ومجاهرة بالكذب. (ص ٦٥٠).

﴿٦١﴾ أن القول بعدم إفادة الأدلة السمعية لليقين قدح في بيان الرسول ﷺ وقدح في فصاحته. (ص ٦٥٢).

﴿٦٢﴾ إن جميع ما ذكره من الوجوه العشرة يرجع إلى حرف واحد، وهو احتمال اللفظ لمعنى آخر غير ما يظهر من الكلام. (ص ٦٥٧) وهذا نسبه قليلة جداً، فلا يصلح أن يكون قاعدة كلية.

﴿٦٣﴾ الاشتراك في المعلومات الضروريات غير واجب ولا واقع، والواقع خلافه. (ص ٦٦٠).

﴿٦٤﴾ أهل العلم والكتاب والسنة متيقنون لمراد الله ورسوله، جازمون به، معتقدون لموجبه اعتقاداً لا يتطرق إليه شك ولا شبهة. (ص ٦٦٣).

﴿٦٥﴾ حيرة المتكلمين والفلاسفة وتخبطهم واختلافهم وشكوكهم. (ص ٦٦٣-٦٦٩).

﴿٦٦﴾ ألفاظ القرآن والسنة ثلاثة أقسام (ص ٦٧٠):

الأول: نصوص لا تحتل إلا معنى واحداً، فهو يفيد اليقين بمدلوله قطعاً، كالأعداد ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢].

الثاني: ظواهر تحتل غير معناها احتمالاً بعيداً مرجوحاً. ولكن اطردت في موارد استعمالها على معنى واحد، فجرت مجرى النصوص التي لا تحتل غير مسمّاها. وهذا القسم يفيد اليقين والقطع بمراد المتكلم أيضاً. (ص ٦٨١).

الثالث: ألفاظ تحتاج إلى بيان، فهي بدون البيان عرضة للاحتمال. وهذا القسم إذا أحسن رده إلى القسمين قبله عرف مراد المتكلم منه. (ص ٦٨١).



فالأول يفيد اليقين بنفسه.

والثاني يفيده باطراده في موارد استعماله.

والثالث يفيده إحسان رده إلى القسمين قبله. (ص ٦٧٢).

﴿٦٧﴾ إن الذي حال بين هؤلاء وبين استفادتهم اليقين من كلام الله ورسوله أن كثيراً من ألفاظ القرآن والسنة قد صار لها معانٍ اصطلاح عليها النظائر والمتكلمون وغيرهم، وألف ذلك الاصطلاح، وجرى عليه النشء، وصار هو المقصود بالتخاطب، وإليه التحاكم، فصار كثير من الناس لا يعرف سواه، فلما أرادوا أن يطابقوا بين معاني القرآن وبين تلك المعاني التي اصطلاحوا عليها أعجزهم ذلك، فمرة قالوا: ألفاظ القرآن مجاز، ومرة طلبوا لها وجوه التأويل، ومرة قالوا: لا تفيد اليقين، ومرة جعلوها وقفاً تتلى في الصلاة ويتبرك بقراءتها ولا يتحاكم إليها. (ص ٦٧٢) انظر أمثلة ذلك: (ص ٦٧٢ - ٦٧٦).

﴿٦٨﴾ لا يعارض السمع الصحيح الصريح إلا معقولاً فاسداً تنتهي مقدماته إلى المكابرة أو التقليد أو التلبيس والإجمال. (ص ٦٧٩).

﴿٦٩﴾ دلالة الدليل لا تتوقف على معرفة الإعراب والتصريف. (ص ٦٨٠) ولا تتوقف على العلم بعدم التخصيص والإضمار. (ص ٦٨١).

﴿٧٠﴾ إن القدح في دلالة العام باحتمال الخصوص وفي الحقيقة باحتمال المجاز والنقل والاشتراك، يبطل حجج الله على خلقه بآياته، ويبطل أوامره ونواهيه وفائدة أخباره. (ص ٦٨٣).

﴿٧١﴾ الوجوه التي تنقسم إليها معاني ألفاظ القرآن عشرة أقسام. (انظرها ص ٦٨٤، ٦٨٥) وأنواع ألفاظها ثلاثة. (ص ٦٨٦).

﴿٧٢﴾ فعليك بحفظ العموم فإنه يخلصك من أقوال كثيرة باطلة. (ص ٦٨٩). قال السرخسي: «إنكار العموم بدعة حدثت في الإسلام بعد القرون الثلاثة». (ص ٦٩٠).



﴿٧٣﴾ إن الله سبحانه إنما علّق الثواب على الأفعال المقتضية له اقتضاء السبب لمسبّبه، وجعلها عللاً لأحكامها، والاشتراك في الموجب يقتضي الاشتراك في موجبه، والعلة إذا تخلف عنها معلولها من غير انتفاء شرط أو وجود مانع فسدت، بل يستحيل تخلف المعلول عن علته التامة وإلا لم تكن تامة. (ص ٦٩١).

﴿٧٤﴾ خطأ الوعيدية والمقابلين لهم في فهم نصوص الوعيد. (ص ٦٩١).

﴿٧٥﴾ هذه الأفعال سبب لما علق عليها من الوعيد، والسبب قد يتخلف عن مسببه لفوات شرط أو وجود مانع، والموانع متعددة، منها التوبة النصوح، والحسنات الماحية، والمصائب المكفرة، والصدقة، والشفاعة، والدعاء.. إلخ. (ص ٦٩١).

﴿٧٦﴾ الشيء النادر المتظرف يحلّ محلّ الإعجاب، وتتحرك الهمم لسماعه واستفادته لما جبل عليه الناس من إيثار المستظرفات والغرائب، وهذا من أكثر أسباب الأكاذيب في المنقولات والتحريف لمعانيها. (ص ٦٩٣ أمثلة لذلك ٦٩٤ - ٦٩٨).

﴿٧٧﴾ قد يقع في كلام السلف تفسير اللفظ العام بصورة خاصة على وجه التمثيل لا على وجه تفسير معنى اللفظة في اللغة بذلك، فيغيّر به المعنى، فيجعله معنى اللفظة في اللغة. (ص ٦٩٩). أمثلة:

- ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] قيل: الماء البارد في الصيف، لم يرد به أن النعيم المسؤول عنه هو هذا وحده.

- ﴿وَيَسْتَعِينُونَ أَلْمَاعُونَ﴾ [الناعون: ٧] القدر والفأس والقصعة؟

فهذا كله من التمثيل للمعنى العام ببعض أنواعه. (ص ٧٠٠).

﴿٧٨﴾ ونظير هذا ما يذكره كثير من المفسرين في آيات عامة أنها في قوم مخصوصين من المؤمنين والكفار والمنافقين، وهذا تقصير ظاهر منهم وهضم لتلك العمومات المقصود عمومها. (ص ٧٠٠).

وكذلك الحال في أحكام وقعت في القرآن كان بدوّ افتراضها أفعال ظهرت من أقوام، فأنزل الله بسببها أحكاماً صارت شرائع عامة إلى يوم القيامة، فلم يكن من الصواب إضافتها إليهم، وأنهم هم المرادون بها إلا على وجه ذكر سبب النزول فقط، وأن تناولها لهم ولغيرهم تناول واحد. (ص ٧٠٠).

❦ ومن تأمل خطاب القرآن وألفاظه وجلالة المتكلم به وعظمة ملكه، وما أراد به من الهداية العامة لجميع الأمم قرناً بعد قرن إلى آخر الدهر، وأنه جعله إنذاراً لكل من بلغه من المكلفين لم يخف عليه أن خطابه العام إنما جعل بإزاء أفعال حسنة محمودة، وأخرى قبيحة مذمومة، وأنه ليس منها فعل إلا والشركة فيه موجودة أو ممكنة، إذا كانت الأفعال مشتركة كان الوعد والوعيد المعلق بها مشتركاً. (ص ٧٠٤).

❦ باب الإضمار لا ضابط له، فكل من أراد إبطال كلام متكلم ادّعى فيه إضماراً يخرج عن ظاهره. (ص ٧١١).

❦ إن الإضمار هو الإخفاء، وهو أن يخفي المتكلم في نفسه معنى، ويريد من المخاطب أن يفهمه، فهذا إما أن يجعل له عليه دليلاً من الخطاب أو لا. فإن جعل له عليه دليلاً من السياق، لم يكن ذلك إضماراً محضاً، بل يكون قد أظهره له بما دلّ عليه من السياق، [ودلالة اللفظ قد تحصل من صريحه تارة، ومن سياقه، ومن قرائنه المتصلة به]، فهذا لا محذور فيه إذا كان المخاطب قد دلّ السامع على مقصوده ومراده، وإن لم يجعل له عليه دليلاً، فإنه لم يقصد بيانه له، بل عدل عن بيانه إلى بيان المذكور، فلا يقال: إن كلامه دلّ عليه بالإضمار، فإن هذا كذب صريح عليه، فتأمل فإنه واضح. (ص ٧١٤).

❦ في كلام العرب المقدم مقدّم والمؤخر مؤخر، وحيث قدّموا المؤخر، وأخروا المقدم فلا بد أن يجعلوا في الكلام دليلاً على ذلك لئلا يلتبس الخطاب. (ص ٧١٥).



وانظر نوعي التقديم والتأخير المخل وغير المخل. (ص ٧١٧).

﴿٨٤﴾ لو كان كلام الله ورسوله لا يفيد اليقين والعلم، والعقل معارض للنقل، فأبي حجة تكون قد قامت على المكلفين بالكتاب والرسول؟ (ص ٧٣٧).

﴿٨٥﴾ طمأنينة قلوب أهل الحق. (ص ٧٤١، ٧٤٢).

﴿٨٥﴾ دلالة القرآن والسنة على معانيها من جنس دلالة لغة كل قوم على ما يعرفونه ويعتادونه من تلك اللغة. (ص ٧٤٢).

﴿٨٦﴾ دلالة اللفظ هي العلم بقصد المتكلم به. (ص ٧٤٣). ويراد بالدلالة أمران: نقل الدال، وكون اللفظ بحيث يفهم معنى. فالتكلم دال بكلامه، وكلامه دال بنظامه. وذلك يعرف من عادة المتكلم في ألفاظه، فإذا كانت عادته أنه قصد بهذا اللفظ هذا المعنى، علمنا متى خاطبنا به أنه أراد من وجهين:

أحدهما: أن دلالة اللفظ مبناها على عادة المتكلم التي يقصدها بألفاظه، فإذا عرف السامع ذلك المعنى، وعرف أن عادة المتكلم إذا تكلم بذلك اللفظ أن يقصده، علم أنه مراده قطعاً.

الثاني: أن المتكلم إذا كان قصده إفهام المخاطبين كلامه، وعلم السامع من طريقته وصفته أن ذلك قصده، لا أن قصده التليس والإلغاز، أفاده مجموع العلمين اليقين بمراده، ولم يشك فيه. (ص ٧٤٣).

﴿٨٧﴾ إن معرفة مراد المتكلم تعرف بأطراد استعماله ذلك اللفظ في ذلك المعنى، في مجاري كلامه ومخاطباته. (ص ٧٤٣).

﴿٨٨﴾ من المعلوم أن أهل اللغة لم يسوغوا للمتكلم أن يتكلم بما يريد به خلاف ظاهره إلا مع قرينة تبين المراد، والمجاز إنما يدل مع القرينة بخلاف الحقيقة، فإنها تدل على التجرد. وكذلك الحذف والإضمار لا يجوز إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه. وكذلك التخصيص ليس لأحد أن يدعيه إلا مع قرينة تدل عليه. (ص ٧٥٢).

﴿٨٩﴾ وقد اتفقت اللغة والشرع على أن اللفظ المجرد إنما يراد به ما ظهر منه، وما يقدر من احتمال مجاز أو اشتراك أو حذف أو إضمار ونحوه إنما يقع مع القرينة، أما مع عدمها فلا. (ص ٧٥٣).

﴿٩٠﴾ الأسماء الموجودة في القرآن ثلاثة أنواع:

نوع بيانه معه، فهو مع بيانه يفيد اليقين بالمراد منه.

ونوع بيانه في آية أخرى، فيستفاد اليقين بالمراد من مجموع الاثنين.

ونوع بيانه موكول إلى الرسول ﷺ، فيستفاد اليقين من المراد منه ببيان الرسول ﷺ. (ص ٧٥٤).

﴿٩١﴾ إن مراد المتكلم يُعلم من لفظه المجرد تارة، والمقرون تارة، ومنه ومن لفظ آخر يفيدان اليقين بمراده تارة، ومنه ومن بيان آخر بالفعل أو القول يحيل المتكلم عليه تارة. وليس في القرآن خطاب أريد منه العلم بمدلوله إلا وهو داخل في هذه الأقسام. (ص ٧٥٤).

﴿٩٢﴾ أنواع الدلالات:

أ - دلالة الأدلة السمعية على مدلولها.

ب - دلالة الآيات المعينة على مدلولها (دلالة الدخان على النار، وضوء الصبح على الصباح).

ت - الأدلة القياسية العقلية (وهي أضعف أنواع الدلالات).

﴿٩٣﴾ الدليل القياسي التمثيلي أقوى وأظهر دلالة من الدليل القياسي الشمولي. (ص ٧٦٤).

﴿٩٤﴾ دلالة المقال أكمل من دلالة الحال، ودلالة الحال المعينة أكمل من الدلالة الكلية المنطقية، ودلالة كلام الله أكمل من دلالة كل كلام، وإفادته اليقين فوق إفادة كل دليل اليقين بمدلوله. (ص ٧٦٥).



﴿٩٥﴾ إن هذا القانون مضمونه جحد الرسالة في الحقيقة، وإن أقرَّ بها صاحبه بلسانه، بل مضمونه أن ترك الناس بلا رسول يرسل إليهم خير من أن يرسل إليهم رسول.

﴿٩٦﴾ إن الله سبحانه قسَّم الأدلة السمعية إلى قسمين: محكم ومتشابه، وجعل المحكم أصلاً للمتشابه، وأما له يرد إليه. (ص ٧٧٢).

﴿٩٧﴾ إن حاصل كلام أرباب القانون يدور على ثلاث مقدمات: الأولى: أن العلم بمراد المتكلم موقوف على حصول العلم بما يدلُّ على مراده.

الثانية: أنه لا سبيل إلى العلم بمراده إلا بانتفاء هذه الأمور العشرة.

الثالثة: أنه لا سبيل إلى العلم بانتفائها. (ص ٧٧٩).

فهذه ثلاث مقدمات، الأولى منها صادقة، والآخران كاذبتان.

● اضطراب أهل الكلام والمنطق والفلسفة في «العقل» الذي يعارض النقل أشد الاضطراب. (ص ٧٨١ - ٧٩١ فانظر نماذجه).

● إن الله سبحانه دعا إلى تدبُّر كتابه وتعقله وتفهمه وذمَّ الذين لا يفهمونه ولا يعقلونه. (ص ٧٩١).

● أدلة القرآن والسنة نوعان:

أحدهما: يدلُّ بمجرد الخبر.

الثاني: يدلُّ بطريق التنبيه والإرشاد على الدليل العقلي. (ص ٧٩٣) انتهى المجلد الثاني.

(المجلد الثالث):

﴿٩٨﴾ إذا تعارض دليلان سمعيان أو عقليان أو سمعي وعقلي، فإما أن يكونا قطعيين، وإما أن يكونا ظنيين، وإما أن يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً.

فأما القطعيان فلا يمكن تعارضهما في الأقسام الثلاثة. وإن كان أحدهما قطعياً والآخر ظنياً، تعيّن تقديم القطعي، سواء كان عقلياً أو سمعياً. وإن كانا جميعاً ظنيّين صرنا إلى الترجيح، ووجب تقديم الراجح منهما سمعياً كان أو عقلياً. (ص ٧٩٧).

❦ ما هو ثابت في نفس الأمر ليس موقوفاً على علمنا به، فعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في نفس الأمر. (ص ٧٩٩).

❦ الشرع المنزل من عند الله مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا، ولكن نحن محتاجون إليه، وإلى أن نعلمه بعقولنا، فإذا علم العقل ذلك حصل له كمال لم يكن قبل ذلك، وإذا فقدته كان ناقصاً جاهلاً. (ص ٧٩٩).

❦ ما كان شرطاً في الشيء امتنع أن يكون منافياً له.

❦ ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر، والعلم بضحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول من العقليات. (ص ٨٠٠).

❦ ليس القدح في بعض العقليات قدحاً في جميعها، كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحاً في جميعها، فلا يلزم من صحة المعقولات التي يبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات، ولا من فساد هذه فساد تلك. (ص ٨٠١).

❦ من علم صدق الرسول ﷺ استحال أن يكون عنده دليل يعارض ما أخبر به. (ص ٨٠٢).

❦ الدليل لا يترك لما ليس بدليل. (ص ٨٠٥، ٨٥٤).

❦ إذا كان الدليل السمعي صحيحاً في نفسه، ظاهر الدلالة بنفسه على



المراد، لم يكن ما عارضه من العقلیات إلا خیالات فاسدة ومقدمات كاذبة. (ص ٨٠٥).

﴿١٠٧﴾ يكفیک من العقل أن يعرفك صدق الرسول، ومعاني كلامه، ثم يخلي بينك وبينه. وقيل: العقل سلطان ولّی الرسول، ثم عزل نفسه. (ص ٨٠٧).

﴿١٠٨﴾ إن الدلیل الدالّ علی صحة الشيء أو ثبوته أو عدالته أو قبول قوله، لا يجب أن يكون أصلاً له بحيث إذا قدم قول المشهود له، والمدلول عليه علی قوله، يلزم إبطاله. (ص ٨٠٩).

﴿١٠٩﴾ إن العلم بالدلیل أصل للعلم بالمدلول، فإذا حصل العلم بالمدلول لم يلزم من ذلك تقديم الدلیل علیه في كل شيء. (ص ٨٠٩).

﴿١١٠﴾ لا بدّ للعقل من التسليم والانقياد لحكم الشرع والإذعان والقبول، وهناك يسقط «لِمَ»، ويبطل «كَيْفَ»، ويزول «هَلْ»، ويذهب «لَوْ» و«لَيْتَ» في الريح. (ص ٨١١).

(مقارنات جميلة بين الدين والفلسفة. ص ٨١٦ - ٨١٩)

﴿١١١﴾ ونحن نعلم قطعاً أن الرسل لا يخبرون بمحال العقول، وإن أخبروا بمحارات العقول. (ص ٨٢٩، ٨٣٠).

﴿١١٢﴾ إنه لا يعلم آية من كتاب الله، ولا نصّ صحيح عن رسول الله ﷺ في باب أصول الدين اجتمعت الأمة على خلافه، ومن له خبرة بمذاهب الناس، وأقوال السلف يعلم قطعاً أن الأمة اجتمعت على القول به قبل ظهور المخالف. (ص ٨٣٣).

﴿١١٣﴾ إن الأدلة السمعية هي الكتاب والسنة والإجماع. (ص ٨٣٤).

﴿١١٤﴾ إن أهل البدع حاصل ما مع أكثرهم حسن الظن بإمامه الذي سلك طريقه، وتقليده في أصوله، وهو يرى بعقله خلافها، ويستشكلها،

ويقرُّ بأنها مشكلة جداً، ثم ينكس على رأسه ويقول: هو أعلم بالمعقول مني. (ص ٨٣٦).

❦ كتاب مقالات غير الإسلاميين. (ص ٨٣٦).

❦ قال ابن رشد في «تهافت التهافت»: «ومن الذي قال في الإلهيات شيئاً يعتدُّ به» (ص ٨٤١). وقال المحقق: لم أقف عليه بلفظه. وقد وقفت عليه، ولكن عبارة ابن رشد بلفظ مختلف يسيراً. (٥٤٧/٢، ط. دار المعارف الثانية، بتحقيق د. سليمان دنيا).

❦ أدلة الحق وشبه الباطل لا تتكافأ حتى يتكافأ الضوء والظلام. (ص ٨٤٣).

❦ إن طالب الهدى في غير القرآن والسُّنة، قد شهد الله ورسوله له بالضلال. (ص ٨٤٦).

❦ إن أصحاب القرآن والإيمان قد شهد الله لهم، وكفى به شهيداً بالعلم واليقين والهدى، وأنهم على بصيرة ويُبَيِّن من ربِّهم، وأنهم أولو العقل والألباب والبصائر. (ص ٨٥٠).

❦ إن الله سبحانه اقتضت حكمته وعدله أن يفسد على العبد عقله الذي خالف به رسله، ولم يجعله منقاداً لهم، مسلماً لما جاؤوا به مدعياً له. (ص ٨٦١)، وانظر الأمثلة: (ص ٨٦١ - ٨٦٤)، وبالجملة، فما عُصِي الله بشيء إلا أفسده على صاحبه. (ص ٨٦٥).

❦ بيان أن الإيمان الجازم لا يستقرُّ في قلب من عارض الشرع بالعقل. (ص ٨٦٩).

❦ المشروط بالشيء يعدم عند عدمه. (ص ٨٦٩).

❦ ولا يكون الرجل مؤمناً حتى يؤمن بالرسول ﷺ إيماناً جازماً، ليس مشروطاً بعدم معارض. (ص ٨٧٠، ٩٠٠).



﴿١٢٤﴾ طرق العلم: الحس والعقل والمركب منهما. (ص ٨٧٠).

﴿١٢٥﴾ المعلومات ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يعلم بالعقل.

والثاني: ما يعلم بالسمع.

والثالث: ما يعلم بالعقل والسمع.

وكل منها ينقسم إلى ضروري ونظري، وإلى معلوم ومظنون وموهوم. فليس كل ما يحكم به العقل علماً، بل قد يكون ظناً وقد يكون وهماً كاذباً، كما أن ما يدركه السمع والبصر كذلك. (ص ٨٧٠)، فلا بد من حكم يفصل بين هذه الأنواع ويميز بين معلومها ومظنونها وموهومها.

﴿١٢٦﴾ إذا اتفق العقل والسمع والعقل والحس على قضية، كانت معلومة يقينية. وإن انفرد بها الحس عن العقل كانت وهمية.

﴿١٢٧﴾ وكذلك حكم السمع قد يكون كاذباً، وقد يكون صادقاً ضرورة ونظراً، وقد يكون ظنياً، فإذا قارنه العقل كان حكمه علماً ضرورياً أو نظرياً، كالعلم بمجرد الأخبار المتواترة، فإنه حصل بواسطة السمع والعقل، فإن السمع أدى إلى العقل ما سمعه من ذلك، والعقل حكم بأن المخبرين لا يمكن تواطؤهم على الكذب، فأفاده علماً ضرورياً أو نظرياً. (ص ٨٧١).

﴿١٢٨﴾ وكذلك الوهم، يدرك أموراً لا يدري صحيحة هي أم باطلة، فيردها إلى العقل الصريح، فما صححه منها قبله، وما حكم ببطلانه رده. فهذا أصل يجب الاعتناء به ومراعاته، وبه يعلم الصحيح من الباطل. (ص ٨٧٢).

﴿١٢٩﴾ ولو التفتنا إلى كل شبهة يعارض بها الدليل القطعي، لم يبق لنا وثوق بشيء نعلمه بحس أو بعقل أو بهما. (ص ٨٧٣).

﴿١٣٢﴾ ما يدرك بالسمع أعم وأشمل، وما يدرك بالبصر أتم وأكمل، فهذا له القوة والتمام، وذلك له العموم والإحاطة. (ص ٨٧٤).

﴿١٣٣﴾ ليس العلم في الحقيقة إلا ما أخبرت به الرسل عن الله عز وجل طلباً وخبراً، فهو العلم المزكي للنفوس، والمكمل للفطر، المصحح للعقول، الذي خصه الله باسم العقل، وسمى ما عارضه ظناً لا يغني من الحق شيئاً. (ص ٨٧٦).

﴿١٣٤﴾ إن الله سبحانه جعل الوحي إماماً والعقل مؤتمناً به، وجعله حاكماً والعقل محكوماً عليه، ورسولاً والعقل مرسلأً إليه، وميزاناً والعقل موزوناً به، وقائداً والعقل منقاداً له. (ص ٨٩٠).

(هما طريقان متباينان: ٨٩٣)

﴿١٣٥﴾ إن العقل تحت حجر الشرع فيما يطلبه ويأمر به، وفيما يحكم به ويخبر عنه. (ص ٨٩٤).

﴿١٣٦﴾ ما علق على الممتنع فهو ممتنع. (ص ٩٠٠).

(ميراث التعصيب ص ٩٠١)

﴿١٣٧﴾ الأدلة السمعية نوعان:

أ - نوع يدل بطريق التنبيه والإرشاد على الدليل العقلي فهو عقلي سمعي، ومن هذا غالب أدلة النبوة والمعاد والصفات والتوحيد.

ب - نوع دل بمجرد الخبر.

﴿١٣٨﴾ ليس في القرآن صفة إلا وقد دل العقل الصريح على إثباتها لله. (ص ٩٠٩).

﴿١٣٩﴾ تأويل الكلام الطلبي هو نفس فعل المأمور به والمنهي عنه، كما قال ابن عيينة: «السنة تأويل الأمر والنهي». (ص ٩٢٣).



﴿١٢٨﴾ وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر، فهو نفس الحقيقة التي أخبر الله عنها، وذلك في حق الله هو كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره. (ص ٩٢٣).

﴿١٢٩﴾ أصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة، والمعاني المشتبهة، ولا سيما إذا صادفت أذهاناً مخبطة. فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب؟ (ص ٩٢٧).

الإجمال في اللفظ: يتكلم بلفظ له معنيان: معنى صحيح ومعنى باطل، فيتوهم السامع أنه أراد المعنى الصحيح ومراده الباطل.

الاشتباه في المعنى: فيكون له وجهان، هو حقٌّ من أحدهما، وباطل من الآخر، فيوهم إرادة الوجه الصحيح، ويكون مراده الباطل. (ص ٩٢٦).

أمثلة على ذلك (ص ٩٢٩ - ٩٥٣)، وتراجع للأهمية، وفيها كلام عن الدعاية السيئة ضد أهل السنة!!

(وصف دقيق للأطوار التي يمرُّ بها الإنسان في تعلُّمه ص ٩٥٧ - ٩٥٩)

﴿١٣٠﴾ لا يتم الدين بإطلاق الألفاظ الفارغة عن المعاني. (ص ٩٧١).

﴿١٣١﴾ إن هؤلاء المعارضين للوحي بالعقل، بنوا أمرهم على أصل فاسد، وهو أنهم جعلوا أقوالهم التي ابتدعوها، جعلوها أصول دينهم، ومعتقدهم في رب العالمين هي المحكمة، وجعلوا قول الله ورسوله ﷺ هو المتشابه الذي لا يستفاد منه علم ولا يقين. (ص ٩٩٠).

● القواعد التي بنى عليها أهل السنة أصولهم في موافقة العقل للنقل. (ص ٩٩٢).

● بيان منهج أهل البدع في التضليل على الناس. (ص ٩٩٥) (قولية).

● بيان أن إبليس أول من قدّم العقل على النقل. (ص ٩٩٨ - ١٠٠٠، ثم الرد عليه إلى ١٠٠٨).

﴿١٤٢﴾ القياس إذا صادم النص وقابله كان قياساً باطلاً، ويسمى قياساً إبليسياً، فإنه يتضمن معارضة الحق بالباطل، وتقديمه عليه. (ص ١٠٠٢).

﴿١٤٣﴾ العقل إنما يدلُّ على نفي الشيء إذا علم ثبوت نقيضه، فيعلم حينئذ أن النقيض الآخر منتفٍ. (ص ١٠١٠).

﴿١٤٤﴾ كل كمال ثبت للمخلوق لا نقص فيه فلا يستلزم نقصاً، فمعطيه وموجده أحقُّ به وأولى. (ص ١٠١٨).

(ليس كمثله شيء، وليس له سميُّ سبحانه ص ١٠١٩ - ١٠٢٢)

﴿١٤٥﴾ إن الله سبحانه إنما نفى عن نفسه ما يناقض الإثبات، ويضاد ثبوت الصفات والأفعال. (ص ١٠٢٣ - ١٠٢٩).

﴿١٤٦﴾ إن النفاة جمعوا بين التشبيه والتعطيل، فسمّوا تعطيلهم تنزيهاً، وسمّوا ما وصف به نفسه تشبيهاً، وجعلوا ما يدلُّ على ثبوت صفات الكمال وكثرتها دليلاً على نفيها، وتعطيلها، وراج ذلك على من لم يجعل الله له نوراً. (ص ١٠٣٠).

(بيان المثل الأعلى وحقيقته ص ١٠٣٠ - ١٠٣٦)

﴿١٤٧﴾ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وقوله: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الرؤم: ٢٧] من أعظم الأدلة على ثبوت صفات كماله سبحانه. (ص ١٠٣٢).

(حال أهل البدع في المناظرة وسماع الحق. ص ١٠٣٦ - ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠)

﴿١٤٨﴾ المجانيق الأربعة التي نصبها أهل البدع على حصون الوحي:

- ١ - أنها أدلة لفظية لا تفيد اليقين.
- ٢ - أنها مجازات واستعارات لا حقيقة لها.
- ٣ - أن العقل عارضها فيجب تقديمه عليها.



٤ - أنها أخبار آحاد، وهذه المسائل علمية، فلا يجوز أن يحتجّ فيها بالأخبار. (ص ١٠٣٩).

﴿١٤٩﴾ أصل العداوة البغض، كما أن أصل الولاية الحب. فكل من أبغض شيئاً من نصوص الوحي ففيه من عداوة الله ورسوله بحسب ذلك، ومن أحبّها ففيه من ولاية الله ورسوله بحسب ذلك. (ص ١٠٤١).

قال ابن مسعود: «لا يسأل أحدكم عن نفسه غير القرآن؛ فإن كان يحبّ القرآن فهو يحبّ الله، وإن كان يبغض القرآن فهو يبغض الله».

﴿١٥٠﴾ أخبر سبحانه أنّ كل حكم خالف حكمه الذي أنزله على رسوله فهو من أحكام الهوى، لا من أحكام العقل، وهو من أحكام الجاهلية، لا من حكم العلم والهدى. (ص ١٠٤٦).

(إذا خفيت السنة ظهرت الأهواء، عبدالله بن المبارك ص ١٠٤٨).

(قلّ من نظر في الكلام إلا في قلبه غل على الإسلام، الإمام أحمد: ١٠٣٩).

﴿١٥١﴾ أن من عارض نصوص الوحي بالعقل لزمه لازم من خمسة لا محيد له البتة: إما تكذيبها، أو كتمانها، وإما تحريفها، وإما تخيلها، وإما تجهيلها وهو نسبة المصدقين لها إلى الجهل: إما البسيط وإما المركّب، وفساد اللازم يدلّ على فساد الملزوم. (ص ١٠٤٨).

﴿١٥٢﴾ إن المعارضين للوحي بآرائهم خمس طوائف:

أ - طائفة عارضته بعقولهم في الخبريات، وقدّمت عليه العقل، فقالوا لأصحاب الوحي: لنا العقل ولكم النقل.

ب - وطائفة عارضتهم بآرائهم وقياساتهم، فقالوا لأهل الحديث: لكم الحديث ولنا الرأي والقياس.

ج - وطائفة عارضته بحقائقهم وأذواقهم، وقالوا: لكم الشريعة ولنا الحقيقة.

د - وطائفة عارضته بسياساتهم وتديبرهم، فقالوا: أنتم أصحاب الشريعة ونحن أصحاب السياسة.

هـ - وطائفة عارضته بالتأويل الباطن فقالوا: أنتم أصحاب الظاهر ونحن أصحاب الباطن. (ص ١٠٥١).

﴿١٥٢﴾ سؤالات الصحابة رضوان الله عليهم للنبي ﷺ عن الجمع بين النصوص التي يوهم ظاهرها التعارض. (ص ١٠٥٢ - ١٠٦٤).

﴿١٥٣﴾ تاريخ نشأة الفرق. (ص ١٠٦٨ - ١٠٨٠) «مهم».

﴿١٥٤﴾ بيان ثبوت صفات الكمال لله بالعقل والنقل. (ص ١٠٨٠ - ١٠٨٦).

﴿١٥٥﴾ الأصناف الثلاثة التي ذكرها الله تعالى في كتابه في سورة العنكبوت:

أ - صنف يجادل في الله بغير علم، ويتبع كل شيطان مريد، مكتوباً عليه إضلال من تولاه، وهذه حال المتبع لأهل الضلال.

ب - وصنف يجادل في الله بغير علم، ولا هدى، ولا كتاب منير، ثاني عطفه ليضل عن سبيله، وهذه حال المتبوع المستكبر، الصاد عن سبيل الله.

ج - ثم ذكر حال من يعبد الله على حرف، وهذه حال المتبع لهواه الذي إن حصل له ما يهواه من الدنيا عبد الله، وإن أصابه ما يمتحن به في دنياه ارتد عن دينه، وهذه حال من كان مريضاً في إرادته وقصده، وهي حال أهل الشهوات والأهواء. (ص ١٠٨٨).

﴿١٥٦﴾ إن العقل ملزوم لعلمنا بالشرع ولازم له، ومعلوم أنه:

إذا كان اللزوم من أحد الطرفين لزم من وجود الملزوم وجود اللازم، ومن نفي اللازم نفي الملزوم، فكيف إذا كان التلازم من الجانبين؟

فإن هذا التلازم يستلزم أربع نتائج:



إذ يلزم من ثبوت هذا الملزوم ثبوت لازمه. ومن ثبوت لازمه المساوي ثبوته، ومن نفي اللازم نفي ملزومه، ومن نفي ملزومه المساوي نفيه، وهذا شأن كل شيئين بينهما تلازم من الطرفين. (ص ١٠٩١).

فالمتلازمان يلزم من ثبوت كل منهما ثبوت الآخر، ومن انتفائه انتفاؤه. (ص ١٠٩٣).

﴿١٥٨﴾ إن الله سبحانه نصب على الحق الأدلة والأعلام الفارقة بين الحق والباطل، والنور والظلام، وجعل فطر عباده مستعدة لإدراك الحقائق ومعرفتها، ولولا ما في القلوب من الاستعداد لمعرفة الحقائق لم يكن النظر والاستدلال والخطاب والكلام والفهم والإفهام. (ص ١١١٢، ١١١٣).

﴿١٥٩﴾ إن الأعمال الصالحة والفاصلة نتائج الاعتقادات الصحيحة والباطلة. (ص ١١١٧).

﴿١٦٠﴾ إن تجويز معارضة العقل للوحي يوجب وصف الوحي بضد ما وصفه الله به. (ص ١١٢٢).

﴿١٦١﴾ إن الله سبحانه ضمن الهدى والفلاح لمن أتبع القرآن، والضلال والشقي لمن أعرض عنه، فكيف بمن عارضه بمعقول أو رأي أو حقيقة باطلة أو سياسة ظالمة أو قياس إبليسي أو خيال فلسفي ونحو ذلك. (ص ١١٢٨).

﴿١٦٢﴾ إن الله سبحانه وصف المعارضين عن الوحي المعارضين له بعقولهم وآرائهم بالجهل والضلال، والحيرة والشك والعمى والريب، فلا يجوز وصفهم بالعلم والعقل والهدى. (ص ١١٣١).

(أهل الجهل البسيط والمركب ص ١١٣٢)

﴿١١٣﴾ إن ما وقع في هذه الأمة من البدع والضلال كان من أسبابه التقصير في إظهار السنة والهدى. (ص ١١٣٣).

فإن الجهل المركب الذي وقع فيه أهل التعطيل والنفي في توحيد الله وأسمائه وصفاته كان من أعظم أسبابه التقصير في إثبات ما جاء به الرسول ﷺ عن الله، وفي معرفة معاني أسمائه وآياته، حتى إن كثيراً من المنتسبين إلى السنة يعتقدون أن طريقة السلف هي الإيمان باللفاظ النصوص والإعراض عن تدبر معانيها وتفقهها وتعقلها. (ص ١١٣٣).

﴿١١٤﴾ طريقة السلف هي إثبات ما دلت عليه النصوص من الصفات وفهمها، وتدبرها وتعقل معانيها، وتنزيه الرب عن تشبيهه فيها بخلقه، كما ينزهونه عن العيوب والنقائص. (ص ١١٣٤).

ولذلك طريقة السلف أعلم وأحكم وأسلم وأهدى إلى الطريق الأقوم. (ص ١١٣٤).

(وصف بليغ لكلام الله، ص ١١٣٩، ١١٤٠).

﴿١١٥﴾ المعارضون للوحي بعقولهم جمعوا بين ثلاثة أمور: الكذب على الله، وأضلوا الخلاق، والصد عن سبيل الله، وبغيها عوجاً. (ص ١١٤٢).

أهل الباطل قلبوا الحقائق، وأفسدوا الطرائق، وأضلوا الخلاق، وعطلوا الخالق. وانظر مزيداً من التفصيل في عكسهم للحقائق. (ص ١١٤٩).

﴿١١٦﴾ بطلان اللازم يستلزم بطلان ملزومه. (ص ١١٥٠ وانظر تطبيق القاعدة إلى ص ١١٥٤).

﴿١١٧﴾ للرسالة مقصودان عظيمان:

أحدهما: تعريف العباد ربهم ومعبودهم بما هو عليه من الأسماء والصفات. (ص ١١٥٥).



الثاني: محبته وطاعته والتقرب إليه.

(تناقض أهل البدع، ص ١١٥٨).

﴿إِنْ كُلُّ مَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ۖ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَقُومَ عَلَى صَحَّتِهِ عِنْدَهُ دَلِيلٌ مُنْفَصِلٌ مِنْ عَقْلِ، أَوْ كُشْفٍ، أَوْ مَنَامٍ، أَوْ إلهَامٍ، لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا بِهِ قِطْعًا، وَكَانَ مِنْ جِنْسِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَلَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤] (ص ١١٦٨).

الرازي يجعل من الطرق الضعيفة في الاستدلال: «والرابع هو التمسك بالسمعيات». (ص ١١٧٠). وانظر: المصدر الأصلي هناك. وانظر كلامه الباطل. (ص ١١٧٠ - ١١٧٧).

وانظر تحليل كلامه ومضمونه (ص ١١٧٧).

عاب أهل البدع على أهل السنة بأنهم مقلدون، وقلب الأمر عليهم. (ص ١١٨٠، ١١٨١).

من أسباب ضلالهم (ص ١١٨٢).

﴿إِنَّ الدِّينَ تَصْدِيقُ الرَّسُولِ فِيمَا أَخْبَرَ، وَطَاعَتُهُ فِيمَا أَمَرَ.﴾ (ص ١١٨٥).

والتصديق والطاعة لا يكون إيماناً حتى يكون مطلقاً، فإذا تقيّد فأعلى أحواله - إن سلم من الشك - أن يكون إسلاماً ويكون صاحبه من عوام المسلمين لا من خواص المؤمنين. (ص ١١٨٦).

﴿إِنَّ السَّمْعَ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَكَذَلِكَ الْعَقْلُ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ أَقَامَ عَلَيْهِمْ حُجَّتَهُ بِمَا رَكَّبَ فِيهِمْ مِنَ الْعَقْلِ وَبِمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ مِنَ السَّمْعِ.﴾ (ص ١١٨٧).

وحجج الله وبيّناته لا تتناقض ولا تتعارض، ولكن تتوافق وتتعاقد.

• الأصل الذي بنى عليه أهل البدع دينهم، (ص ١١٨٨).

- ولم يقيض لهم من يبين لهم فساد هذا الأصل وبطلانه ومخالفته لصريح العقل . (ص ١١٨٩).
- من لوازم طريقتهم (ص ١١٩١ ، ١١٩٢).
- الاستدلال بمقدمات النبوة ومعجزات الرسالة (ص ١١٩٦).
- عظيم دلالة القرآن . (ص ١١٩٩ - ١٢٠٦) ، وهي آخر صفة من المجلد الثالث .

المجلد الرابع:

﴿١٧٤﴾ إن الكلام في الدين نوعان: أمر وخبر، فما عارض الأمر كان من باب الهوى الذي يأمر به الشيطان والنفس، وما عارض الخبر كان من باب الظن والخرص الذي هو أكذب الحديث . (ص ١٢١٠).

﴿١٧٥﴾ إن هؤلاء المعارضين لا يتم لهم ما ادّعوه من المعارضة إلا بأربعة أمور، يستلزمها قولهم، بل هذه الأربعة هي قواعدهم التي يبنون عليها:

أ - لبس الحق بالباطل .

ب - فإذا وقعوا في هذا اللبس ترتب عليه ضرورة كتمان الحق .

ج - والتكذيب به .

د - والتصديق بالباطل . (ص ١٢١٣ ، ١٢١٤).

﴿١٧٦﴾ أنه ما من حق وباطل إلا وبينهما اشتراك من بعض الوجوه، ولو في أصل الوجود، أو في أصل الإخبار، أو في مجرد المعلوماتية، بأن يكون هذا معلوماً مذكوراً، وهذا معلوماً مذكوراً، ولكل واحد منهما خصائص يتميز بها عن الآخر، فأحظى الناس بالحق وأسعدهم به الذي يقع على الخصائص المميزة الفارقة، ويلغى القدر المشترك



فيحكم بالقدر الفارق على القدر المشترك ويفصله به . وأبعدهم عن الحق والهدى من عكس هذا السير، وسلك ضد هذا الطريق، فألغى الخصائص الفارقة، وأخذ القدر المشترك وحكم به على القدر الفارق . وأضل منه من أخذ خصائص كل من النوعين فأعطاهما للنوع الآخر، فهذان طريقاً أهل الضلالة اللذان يرجع إليهما جميع شعب ضلالهم وباطلهم . (ص ١٢١٦).

﴿١٧٥﴾ إنك إذا أخذت لوازم المشترك والمميز، وميّزت هذا من هذا صَحَّ نظرك، ومناظرتك، وزال عنك اللبس والتلبيس، وذلك أن الصفة يلزمها لوازم من حيث هي هي، فهذه اللوازم يجب إثباتها، ولا يصح نفيها، إذ نفيها ملزوم كنفي الصفة . (ص ١٢١٨).

واجعل هذا التفصيل ميزاناً لك في جميع الصفات والأفعال، واعتصم به في نفي التشبيه والتمثيل وفي بطلان النفي والتعطيل . (ص ١٢١٩).

﴿١٧٦﴾ إن الأصل الذي قادهم إلى النفي والتعطيل، واعتقاد المعارضة بين العقل والوحي أصل واحد، وهو منشأ ضلال بني آدم، وهو الفرار من تعدد صفات الواحد، وتكثر أسمائه الدالة على صفاته، وقيام الأمور المتجددة به . (ص ١٢٢٠).

﴿١٧٧﴾ قول أئمة أهل البدع: إنه ليس في العقل ما يوجب تنزيه الرب سبحانه وتعالى عن النقائص، ولم يقدّر على ذلك دليل عقلي أصلاً كما صرح به الرازي وتلقاه عن الجويني وأمثاله . (ص ١٢٢٨).

﴿١٧٨﴾ إن الله سبحانه عاب آلهة المشركين بنفس ما وصفتهم الإله الحق سبحانه به، فعابها أنها لا تتكلم ولا تسمع ولا تبصر . (ص ١٢٣٢).

﴿١٧٩﴾ إن اللوازم التي تلزم المعطلة النفاة شر من اللوازم التي تلزم المشبهة المحضة . (ص ١٢٣٤).

﴿١٨٠﴾ وليس لمبطل بحمد الله حجة، ولا سبيل بوجه من الوجوه على من

وافق السُّنة ولم يخرج، حتى إذا خرج عنها قدر أنملة تسلط عليه المبطل بحسب القدر الذي خرج به عن السُّنة، فالسُّنة حصن الله الحصين الذي من دخله كان من الأمنين، وصراطه المستقيم الذي من سلكه كان إليه من الواصلين، وبرهانه المبين الذي من استضاء به كان من المهتدين، فمن وافق مبطلاً على شيء من باطله جرّه بما وافقه منه إلى نفي باطله. (ص ١٢٥٥).

﴿١٨١﴾ إن أئمة الإسلام لما عرفوا أن طرق المتكلمين إنما تنتهي إلى هذا تنوعوا في ذمّها وذمّ أهلها. (ص ١٢٦٤).

(انظر ص ١٢٦٤ - ١٢٧٤ حيث أورد آثراً عن الأئمة والعلماء في ذم الكلام).

﴿١٨٢﴾ والإنسان له حالتان: إما أن يكون ناظراً وإما أن يكون مناظراً. (ص ١٢٧٤).

وكلُّ منهما ينقسم إلى محمود ومذموم. (ص ١٢٧٥).

فالنظر المحمود: النظر في الطريق الصحيح ليتوصل به إلى معرفة الحق.

والنظر المذموم نوعان:

أحدهما: النظر في الطريق الباطل وإن قصد به التوصل إلى الحق، فإن الطريق الباطل لا يقضي إلى الحق.

والثاني: النظر والفكر الذي يقصد به ردّ قول خصمه مطلقاً حقاً كان أو باطلاً، فهو ينظر نظراً يرُدُّ به قول من يبغضه ويعاديه بأي وجه كان.

فأما المناظرة فتتنقسم إلى محمودة ومذمومة. والمحمودة نوعان، والمذمومة نوعان.

وبيان ذلك أن المناظر إما أن يكون عالماً بالحق، وإما أن يكون طالباً



له، وإما أن لا يكون عالماً به ولا طالباً له، وهذا الثالث هو المذموم، وأما الأولان فمن كان عالماً بالحق فمناظرته التي تحمد أن يبين لغيره الحجة التي تهديه إن كان مسترشداً طالباً للحق أو تقطعه أو تكسره إن كان معانداً غير طالب للحق، ولا متبع له، أو توقفه وتبعه على النظر في أدلة الحق إن كان يظن أنه على الحق وقصده الحق. (ص ١٢٧٥، ١٢٧٦).

﴿١٨٤﴾ لمناظرة المبطل فائدتان:

إحدهما: أن يرد عن باطله ويرجع إلى الحق.

الثانية: أن ينكف شره وعداوته ويتبين للناس أن الذي معه باطل. (ص ١٢٧٦).

﴿١٨٤﴾ الجهمي يقول: قال لي عقلي، وملاحدة المتصوفة يقول قائلهم: قال لي قلبي، وزنادقة الباطنية يقولون: لكل شيء تأويل وباطن يعلمه أهل الباطن وينكره أهل الظاهر، وخونة الولاة يقولون: لا تستقيم أمور الرعية إلا بهذه السياسة ولو وكلناهم إلى الشريعة لفسدت أمورهم. (ص ١٣٤٢).

﴿١٨٥﴾ والناس إلا القليل منهم عبيد رغبة أو رهبة. (ص ١٣٨٩).

والرغبة والرهبة من وسائل أهل الباطل لنشر باطلهم. (ص ١٣٨٩ - ١٣٩١).

(انظر حول الدعاية السيئة ضد أهل الحق ص ١٣٩٣، ١٤٣٤).

﴿١٨٦﴾ إذا كانت الأصول فاسدة كانت الفروع أفسد. (ص ١٤٢٣ - ١٤٢٩).

﴿١٨٧﴾ كل من وضع رأياً، أو نصب مذهباً، لا بد له من أصل يقرّر به رأيه، وأصل يبطل به قول مخالفه. (ص ١٤٣٢).

﴿١٨٨﴾ كل ما ينزهه الرب تعالى عنه، إن لم يكن متضمناً لإثبات كماله ومستلزماً لأمر ثبوتي يوصف به لم يكن في تنزيهه عنه مدح ولا حمد. (ص ١٤٤٣، ١٤٥٢).

﴿١٨٩﴾ متى علمنا أن أحدنا إذا كانت إرادته جازمة وقدرته تامة وجب وجود الفعل منه مقترناً بإرادته وقدرته، ولا يتأخر الفعل إلا لعدم كمال القدرة أو لعدم كمال الإرادة. (ص ١٤٧٠).

﴿١٩٠﴾ إن أعقل الخلق على الإطلاق الرسل، وأتباعهم بعدهم أعقل الأمم. (ص ١٥١٤).

﴿١٩١﴾ رد أهل البدع ما ثبت عن رسول الله ﷺ، يقوم على أصليين هما: المنع والمعارضة. منع دلالة ما جاء به على تلك المسألة، ومعارضة الدلالة بما يمنع اتباعها. (ص ١٥٢٢).

﴿١٩٢﴾ درجات معارضة النصوص ثلاثة:

١ - أن يعارض المنقول بمثله، ويسقط دالتهما، أو يرجح دلالة المعارض. (ص ١٥٣١).

٢ - معارضة النص بالرأي. (ص ١٥٣٤).

٣ - المعارضة بالتقليد واتباع الآباء والمشايخ والمعتزمين في النفوس. (ص ١٥٣٥).

﴿١٩٣﴾ يستدلُّ بوجود الملزوم على وجود لازمه، وبانتفاء اللازم على انتفاء ملزومه.

فمع التصديق الجازم يمتنع وقوع المعارضة والممانعة. (ص ١٥٣٥).

﴿١٩٤﴾ إن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع. (ص ١٥٦٠).



وإن قدم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم. (ص ١٥٦١).

وذلك يوجب تعظيم الرب تعالى وأمره ونهيه، فلا يتم الإيمان إلا بتعظيمه، ولا يتم تعظيمه إلا بتعظيم أمره ونهيه. (ص ١٥٦١).

﴿١٩٥﴾ أول مراتب تعظيم الأمر التصديق به، ثم العزم الجازم على امتثاله، ثم المسارعة إليه والمبادرة به رغم القواطع والموانع، ثم بذل الجهد والنصح في الإتيان به على أكمل الوجوه، ثم فعله لكونه مأموراً به. (ص ١٥٦١).

﴿١٩٦﴾ إن المعارضين على الرب سبحانه قسمان: قسم اعترضوا عليه في أمره ونهيه، وقسم اعترضوا عليه في قضائه وقدره، وربما اجتمع النوعان في حق المعارض، وقد ينفرد أحدهما، وإبليس ممن جمع النوعين. (ص ١٥٦٢).

﴿١٩٧﴾ إن الأمر والقدر تفصيل للحكمة ومظهرها، فإنها خفية فلا بدّ لظهورها من شرع يأمر به وقدر يقضيه ويكونه، فتظهر حكمته سبحانه في هذا وهذا. (ص ١٥٦٣).

﴿١٩٨﴾ إن الرب سبحانه وتعالى له الأسماء الحسنى، وأسماءه متضمنة لصفات كماله، وأفعاله ناشئة عن صفاته، فإنه سبحانه لم يستفد كمالاً بأفعاله، بل له الكمال التام المطلق، وفعله عن كماله. وأسماءه الحسنى تقتضي آثارها، وتستلزمها استلزام المقتضي الموجب لموجبه ومقتضاه، فلا بدّ من ظهور آثارها في الوجود.

﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] فخلقه وأمره صدرا عن حكمته وعلمه، وحكمته وعلمه اقتضيا ظهور خلقه وأمره. (ص ١٥٦٣، ١٥٦٤).

﴿١٩٩﴾ إن الله سبحانه وتعالى فطر عباده حتى الحيوان البهيم على استحسان وضع الشيء في موضعه، والإتيان به في وقته، وحصوله على الوجه

المطلوب منه، وعلى استقبح ضد ذلك وخلافه، وأن الأول دالٌّ على
 كمال فاعله وعلمه وقدرته وخبرته، وضدّه دالٌّ على نقصه وعلى نقص
 علمه وقدرته وخبرته. (ص ١٥٦٥).

